عزام الصباح: الكويت والبحرين مرتبطتان بعلاقات تاريخية على كافة المستويات

المنامة – كونا: قال سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح ان الكويت والبحرين تربطهما علاقات تاريخية طويلة على كل المستويات سواء كانت على مستوى الاسرتين الحاكمتين او على المستوى الشعبي.

واضاف الشيخ عزام في تصريح لـ«كونا» امس بمناسبة احتفالات البحرين بعيدها الوطني الـ41 ومرور 13 عاما على تولي العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم التي تبدأ غدا ان العلاقات الكويتية البحرينية تواصل ارتقاءها وتطورها في جميع المجالات والقطاعات.

واكد ان العلاقة الاخوية المتأصلة بين البلدين ضاربة بجذورها باعماق التاريخ والمصير المشترك والكلمة الواحدة والرؤى والاسهامات المشتركة لمستقبل «يغذيهما شريان واحد» ليضمن العيش الكريم للشعبين الشقيقين.

المجلة الصباح
العدد 1436 - السنة الخامسة
الاحد 3 صفر 1434 - الموافق 16 ديسمبر 2012
Sunday 16 December 2012 - No.1436 - 5th Year

صاحب السمو يلقي النطق السامي إيذاناً بانطلاق أعمال دور الانعقاد العادي الأول

الأمير يفتتح الفصل التشريعي الـ 14 لمجلس الأمة.. اليوم

■ البرلمان سيختار في أولى جلساته الرئيس ونائب الرئيس بالأغلبية المطلقة للحاضرين

■ اختيار أمين السر والمراقب إضافة إلى أعضاء اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة

صاحب السمو يفتتح اليوم الفصل التشريعي الـ 14 لمجلس الأمة

سمو الأمير

يتفضل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد بافتتاح دور الانعقاد العادي الاول للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح اليوم الاحد بمبنى مجلس الامة.

ويبدأ مجلس الامة اليوم اعمال فصله التشريعي الـ14 حيث يتفضل سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بافتتاح المجلس والقاء نطقه السامي ايذانا بانطلاق اعمال المجلس في دور الانعقاد العادي الاول له.

ومن المقرر ان يلقي رئيس السن في الجلسة الافتتاحية كلمة ترحيبية بسمو امير البلاد تعقبها كلمة لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

ويعود المجلس بعد اختتام الجلسة الافتتاحية ليعقد جلسة عادية يرأسها اكبر الاعضاء سنا «الى حين انتخاب الرئيس وفقا للمادة 92 من الدستور» ويؤدي في بدايتها اعضاء المجلس «وزراء ونواب» اليمين الدستورية وفق المادة «91» من الدستور التي تنص على «قبل ان يتولى عضو مجلس الامة اعماله في المجلس او لجانه يؤدي امام المجلس في جلسة علنية اليمين الدستورية الآتية.. اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن وللامير وان احترم الدستور وقوانين الدولة واذود عن حريات الشعب ومصالحه وامواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».

وكان سمو أمير البلاد أصدر مرسوما في شهر أكتوبر الماضي يقضي بحل مجلس الامة «2009» ومرسوما آخر للدعوة لانتخاب أعضاء المجلس في الاول من ديسمبر الجاري حيث تنافس على مقاعد البرلمان الـ50 في الانتخابات التي جرت حينذاك 307 مرشحين ومرشحات وهي المرة الاولى التي تجري فيها «الانتخابات» على نظام الدوائر الخمس والصوت الواحد. ومن المقرر ان يختار المجلس في أولى جلساته الرئيس ونائب الرئيس وفقا للمادة «92» من الدستور والمادة «28» من القانون رقم «21 لسنة 1963» الخاص باللائحة الداخلية لمجلس الامة حيث تنصان على أن «يختار المجلس في أول جلسة له ولمثل مدته رئيسا ونائب رئيس من بين أعضائه واذا خلا مكان أي منهما اختار المجلس من يحل محله الى نهاية مدته».

وتشير المادتان آنفتا الذكر الى أن «يكون الانتخاب في جميع الاحوال بالاغلبية المطلقة للحاضرين فإن لم تتحقق هذه الاغلبية في المرة الاولى أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين لاكثر الاصوات فان تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الاصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالاغلبية النسبية فان تساوى أكثر من واحد في الحصول على الاغلبية النسبية تم الاختيار بينهم بالقرعة».

ووفق المادة «30» من اللائحة الداخلية للمجلس فإن «الرئيس هو الذي يمثل المجلس في اتصاله بالهيئات الاخرى ويتحدث باسمه ويشرف على جميع اعماله ويراقب مكتبه ولجانه كما يتولى الاشراف على الامانة العامة للمجلس ويراعي في كل ذلك تطبيق أحكام الدستور والقوانين وينفذ نصوص اللائحة الداخلية لمجلس الامة كما انه يتولى حفظ النظام داخل المجلس وبأمره يأتمر الحرس الخاص بالمجلس» ويحل نائب الرئيس مكانه في حال غيابه.

ومن المقرر كذلك أن يختار المجلس في جلسته الاولى غدا أمين السر والمراقب اضافة الى اعضاء اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة وذلك لدور الانعقاد العادي الاول.

وقد تعاقب على كرسي الرئاسة منذ اجراء انتخابات المجلس التاسيسي عام 1962 وحتى الفصل التشريعي الـ13 الذي بدأ في مايو 2009 ثماني شخصيات كان أولها عبداللطيف ثنيان الغانم حيث انتخب رئيسا للمجلس التاسيسي واستمر حتى 15 يناير 1963 بعد ان أنهى مهمة اعداد مشروع الدستور الذي صدق عليه الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح دون اجراء اي تعديل عليه.

وتم في الفصل التشريعي الاول الذي بدأ في 29 يناير 1963 انتخاب عبدالعزيز الصقر رئيسا للمجلس الا انه استقال في الخامس من يناير 1965 وتم انتخاب سعود العبدالرزاق رئيسا جديدا واستمر في هذا المنصب حتى نهاية الفصل التشريعي الاول في الثالث من يناير 1967.

وفي الفصل التشريعي الثاني الذي بدأ في السابع من فبراير 1967 تم انتخاب احمد السرحان رئيسا للمجلس واستمر حتى ختام هذا الفصل في 30 ديسمبر 1970.

وخلال الفصلين التشريعيين الثالث الذي جرت انتخاباته في 23 يناير 1971 والرابع الذي جرت انتخاباته في 27 يناير 1975 تم انتخاب خالد الفتيم رئيسا للمجلس.

وفي الفصل التشريعي الخامس الذي بدأ في التاسع من مارس 1981 تم انتخاب محمد العدساني رئيسا للمجلس حيث استمر في هذا المنصب حتى ختام الفصل التشريعي في 19 يناير 1985.

وخلال الفصول التشريعية السادس الذي جرت انتخاباته في 20 فبراير 1985 والسابع الذي جرت انتخاباته في الخامس من أكتوبر 1992 والثامن الذي جرت انتخاباته في السابع من اكتوبر 1996 تم انتخاب احمد السعدون رئيسا للمجلس.

وفي الفصل التشريعي التاسع الذي بدأ في 17 يوليو 1999 تم انتخاب جاسم الخرافي والذي استمر في هذا المنصب حتى نهاية الفصل في 30 يونيو 2003 كما تمت تزكيته «الخرافي» رئيسا لمجلس الامة في الفصل التشريعي العاشر الذي بدأ في 19 يوليو 2003 وتم انتخابه رئيسا في الفصل التشريعي الـ11 الذي بدأ في 12 يوليو 2006 وانتهى بالحل في 19 مارس 2008.

وبالنسبة للفصل التشريعي الـ12 الذي بدأ في الاول من يونيو 2008 وانتهى بالحل ايضا في 18 مارس 2009 تم انتخاب الخرافي مجددا لرئاسة المجلس.

واستمر الخرافي في رئاسة مجلس الامة في فصله التشريعي الـ13 الذي بدأ في 31 مايو 2009 وانتهى بالحل في اكتوبر 2012 وذلك اثر فوزه بالتزكية بمنصب الرئاسة.

مستعدون لتلقي أي اقتراحات أو شكاوى للمساهمة في حل الأزمة جذريا

الزعابي: مشكلة «الغزالي» كثرة المشاريع الإنشائية .. والتحويلات المؤقتة خففت من حدتها

■ أجهزة الدولة تعمل على مدار الساعة لتخفيف الاختناقات ومواجهة الزيادة المتوقعة على حركة المرور

■ طرح مشروع لإنشاء طريق للشاحنات من خلف الجامعة إلى «الجديليات» وصولا إلى الدائري السادس

اللواء مصطفى الزعابي

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء د.مصطفى الزعابي أن مشكلة طريق الغزالي وتداعياتها على الحركة المرورية وما تشهده الطرق المؤدية إلى هذا الطريق الحيوي خفت عن ذي قبل، وذلك بسبب الحلول السريعة التي تم اتخاذها بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع الإنشائية والأجهزة ذات الكثافة في استخدام هذا الطريق الحيوي.

وأشار الزعابي في تصريح له عن أزمة «الغزالي» إلى أن الخطة الخاصة بتحويل حركة السير لشارع الغزالي لتنفيذ إزالة جسر الغزالي الواقع على تقاطع الغزالي مع طريق الجهراء كان قد بدأ العمل بإجراءاتها في شهر فبراير على أساس أن يتم البدء بأعمال تحويل السير في بداية فصل الصيف يوليو وفق ما تم الاتفاق عليه مع الجهات المعنية بالتنفيذ بغرض استغلال فرصة قلة كثافة الحركة المرورية على هذا الطريق في ذلك الوقت.

وأشار إلى أن الإدارة العامة للمرور طرحت مشروعا لإنشاء طريق خاص للشاحنات يمتد من خلف جامعة الكويت وصولا إلى منطقة الجديليات ومنها إلى طريق الدائري السادس، وذلك لما تشهده الطرق المؤدية إلى ميناء الشويخ من عمليات تطوير وتوسعة نتج عنها اختناقات مرورية شديدة خصوصا على طرق الغزالي وجمال عبدالناصر والجهراء.

وأكد اللواء الزعابي أن هذا المشروع مازال تحت البحث والدراسة من قبل الجهات المعنية في وزارة الأشغال العامة وبلدية الكويت والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مشيرا بذلك إلى ان فور الانتهاء من هذه الدراسة ورفع المرئيات والتصورات حيالها لاتخاذ القرار بشأنها، مؤكدا بأنه لن يتم العمل على تنفيذ المشروع إلا بعد أخذ موافقة جهات الاختصاص.

ونوه اللواء د.الزعابي بقوله ان الجهات المعنية بالتنفيذ فوتت فرصة استغلال فترة العطلة الصيفية وقلة كثافة الحركة المرورية لأمور تخطيطية متعلقة ببرامج عمل تنفيذ المشاريع.

وذلك لاستكمال إجراءات تحويل السير لإزالة جسر الغزالي حيث قامت الإدارة العامة للمرور بتزويد جهات التنفيذ بالملاحظات المطلوبة

لتجهيز التحويلة لتسهيل حركة المرور عليها .. كما تم مخاطبة جهات التنفيذ المعني بتنفيذ المشاريع الإنشائية للعمل على الأخذ بعين الاعتبار لضمان سرعة استكمال تلك المتطلبات.

وذكر: لقد تم اخذ موافقة الجهات المعنية بمنع مرور الشاحنات في الفترة من 6.30 صباحا حتى الساعة 7.00 مساء ماعدا أيام الجمع والسبت والعطل الرسمية .. كما قامت الإدارة العامة للمرور باتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شانها المساهمة في تخفيف حدة الازدحام المروري في موقع العمل ومنها: إغلاق تقاطع مدخل جامعة الكويت الشويخ من البوابة الشرقية وإلغاء الإشارة الضوئية في هذا الموقع وذلك بعد الاجتماع مع ممثلي جامعة الكويت وأخذ موافقتهم على ذلك وفتح تقاطع شارع جمال عبدالناصر مع الغزالي تحت الجسر وتشغيل الإشارة الضوئية فيه لتوزيع حركة المرور في ذلك الموقع وإيجاد بديل لدخول جامعة الكويت عوضا عن تقاطع البوابة الشرقية الذي تم إغلاقه وتشغيل الإشارة الضوئية على الفلاش عند الدوار الواقع بين مدخل جامعة الكويت الشويخ والمعهد التطبيقي على شارع جمال عبدالناصر وتم التنسيق مع جامعة الكويت والتعليم التطبيقي بإغلاق بوابة الخروج لتقليل نقاط الالتقاء داخل الدوارات وذلك من الساعة 6.00 صباحا حتى الساعة 2.00 ظهرا تم تشغيل الإشارة في دوار محمد بن القاسم مع طريق الجهراء بغرض التحكم في تدفق الحركة المرورية على طريق الجهراء، وتم إعادة برمجة تقاطع طريق الجهراء مع طريق المطار وتقاطع الدائري الرابع مع الغزالي مع طريق محمد بن القاسم.

وذلك لزيادة سعة التحويلة لتصبح «5» حارات عند تقاطع طريق الجهراء مع الغزالي وزيادة سعة المسارات الفرعية المؤدية من طريق الغزالي إلى طريق الجهراء والدائري الثالث حيث كان متوقعا أن تزيد نسبة الازدحام إلى 20 – 30 نظرا لإغلاق الجسر العلوي لطريق الغزالي المتجه من والى ميناء الشويخ، وتم طرح جميع البدائل الممكنة وهي توسعة المسارات والحارات والمسارات الفرعية وإعادة برمجة التقاطعات.

وذكر أن التحويلة تم افتتاحها في الموسم المزدحم بحركة السير وليس كما كان مخططا له سابقا في العطلة الصيفية لذلك عقدت اجتماعات مع كافة الجهات المعنية بالإدارة العامة للمرور، وذلك لعرض بعض المقترحات التي ستساهم في تخفيف الازدحام المروري كحلول لحين إتمام المشروع كان من أهمها منع مرور الشاحنات في الفترة ما بين الساعة 6,30 صباحا حتى الساعة 7,00 مساء وذلك لتخفيض عدد الشاحنات المارة في طريق الغزالي والطرق المجاورة له لتخفيف حدة الازدحام المروري على التحويلة .. إلا أن توسعة الحارات لم تتم لأسباب تعاقدية وفنية تتعلق بضيق المساحات المتاحة.

وأضاف الزعابي لقد تم تقييم حركة المرور بعد إغلاق طريق الغزالي وتحويل حركة المرور مع الطرق البديلة بموازاة طريق الغزالي ونتيجة لعدم استكمال تنفيذ متطلبات التحويله، إضافة لبروز مستجدات أخرى.

وكذلك جار إغلاق بعض المخارج التي تسبب عرقلة الحركة المرورية على طريق الجهراء وعلى طريق الكنداري وذلك بالتنسيق مع جهاز الإشراف بوزارة الأشغال العام، وتوسعة المسار الفرعي

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority

إعلان توعوي:
أحكام الاستحواذ الإلزامي

حرصاً من هيئة أسواق المال على تعزيز الوعي القانوني لدى المتعاملين في أنشطة الاوراق المالية.

فإنها تسترعي انتباه كافة المستثمرين والمتعاملين بضرورة التقيد بأحكام الاستحواذ الإلزامي التي تلزم أي شخص أو مجموعة أطراف تابعة له أو متحالفة معه، وفي خلال ثلاثين يوماً من تملكهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ما يزيد عن 30% من الأسهم المتمتعة بحق التصويت في أية شركة مدرجة في البورصة بتقديم عرض استحواذ على جميع الأسهم المتبقية من الفئة ذاتها.

كما تنبه الهيئة كافة الأشخاص الذين يملكون بمفردهم أو مع أطراف تابعة لهم أو متحالفة معهم لنسبة تزيد عن 30% من أسهم شركة مدرجة قبل صدور اللائحة التنفيذية للقانون 2010/7 بواجب تقديم عرض الاستحواذ الإلزامي حينما تطرأ زيادة في ملكيتهم عن تلك النسبة.

كما تؤكد الهيئة على مقدم العرض والشركة محل العرض على ضرورة الإفصاح عن عرض الاستحواذ، وعدم تأخيره حتى ولو لم تتوافر كافة المعلومات ذات الصلة بالإفصاح على أن تضمن في إفصاح لاحق.

وتأمل الهيئة من جميع المتعاملين والمستثمرين الالتزام بأحكام القانون 2010/7 ولائحته التنفيذية، منعاً من الوقوع في المخالفات والتعرض للمساءلة القانونية.

لمتابعة الإعلانات التوعوية للهيئة يرجى زيارة:

موقع هيئة أسواق المال
www.cma.gov.kw

موقع سوق الكويت للأوراق المالية
www.kse.com.kw